الأنباء
الاثنين 25 يونيو 2012

تقلبات كبيرة شهدتها أسواق العملات الأسبوع الماضي

«الوطني»: أجواء الغموض تحيط بالمنطقة الأوروبية

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان أسواق العملات الأجنبية شهدت الكثير من التقلبات خلال الأسبوع الماضي بحيث ساهمت العديد من العوامل في التأثير على قابلية اقدام المستثمرين على المخاطر، وذلك بالرغم من ان أنظار الجميع كانت متوجهة نحو نتائج الانتخابات اليونانية خلال بداية الأسبوع، إلا أن التوقعات بقيام البنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا بدورة أخرى من التيسير النقدي قد جذبت الانتباه الأكبر لها، فقد بدأ اليورو الاسبوع قويا خاصة مع فوز الحزب اليوناني الموالي لخطة الانقاذ الأوروبية في الانتخابات البرلمانية، حيث ارتفع اليورو إلى 1,2715 واستمر على هذه الحال ضمن التداولات الآسيوية ليصل يوم الاثنين إلى أعلى مستوى له عند 1,2747، ثم بدأ بالتراجع بعد المخاوف التي ظهرت من جديد والمتعلقة بالأوضاع في اسبانيا وبنظامها المصرفي المتدهور، خاصة انه من المتوقع ان تحتاج البلاد إلى مساعدة مالية جديدة يقدمها البنك المركزي الأوروبي مع بداية شهر يوليو، ليقفل اليورو الأسبوع عند1,2570 تبعا لاعلان موديز عن خفض التصنيف الائتماني لعدد من البنوك العالمية الكبرى.

وأشار التقرير الى انه من ناحية أخرى، فقد سار الجنيه الاسترليني على خطى اليورو حيث افتتح الاسبوع عند 1,5742 ثم تراجع إلى 1,5663 خاصة مع ارتفاع عدد الاعضاء في لجنة السياسة النقدية المؤيدين لمنح المزيد من الحوافز النقدية في الاقتصاد البريطاني، حيث اقفل الجنيه الاسترليني عند 1,5590 في نهاية الاسبوع بعد خفض التصنيف الائتماني لعدد من البنوك البريطانية.

عوامل عدة أثرت على أسواق العملات

أما الين الياباني فقد افتتح الاسبوع عند 78,90 ثم ارتفع خلال الاسبوع مع ارتفاع الدولار الأميركي مقابل سائر العملات الرئيسية الأخرى، ثم تراجع من جديد مقابل الدولار الأميركي ليصل إلى اعلى مستوى له خلال الشهرين الاخيرين ليبلغ 80,56، وبالتالي اقفل الين الياباني الاسبوع عند 80,00.

وفي المقابل، شهد الفرنك السويسري أداء متقلبا هذا الاسبوع حيث افتتح الاسبوع عند 0,9448 ثم تراجع إلى 0,9422 ليرتفع من جديد إلى 0,9591 قبل ان يقفل الاسبوع عند 540,95.

ارتفاع في عدد تراخيص البناء

ولفت التقرير الى ان عدد تراخيص البناء الممنوحة خلال شهر مايو ارتفع بشكل فاق التوقعات وذلك للشهر الثالث على التوالي، وهو الامر الذي يدل على حسن قطاع العقارات السكنية بحيث اصبح يشكل عبئا اقل وطأة على الاقتصاد الأميركي، فقد ارتفع عدد التراخيص الممنوحة إلى 780,000 رخصة بناء وهو الحد الاعلى له منذ أكتوبر 2008 ومتجاوزا الحد الذي وصل إليه خلال الشهر السابق والذي بلغ 720,000 رخصة بناء.

تعويضات البطالة

وبيّن التقرير ان عدد الأميركيين المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة ارتفع خلال الاسبوع الماضي وهو اشارة إلى الصراع الذي لا يزال يعانيه سوق العمل للنهوض من جديد، والذي يتسبب بدوره في إعاقة النمو الاقتصادي للبلاد.

ومن هذا المنطلق، فإن ارتفاع عدد الاقالات من شأنه ان يثير العديد من المخاوف في استمرار الفترة العصيبة الحالية إلى حد اطول وهو الامر الذي سيحد كثيرا من انفاق المستهلكين، فقد تراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة بـ 2,000 مطالبة ليصل العدد إلى 387,000 مطالبة خلافا للتوقعات بان يبلغ العدد 381,000 مطالبة، وبالتالي فقد ارتفع المعدل الشهري لتعويضات البطالة إلى أعلى مستوياته خلال العام.

أوروبا

وأوضح التقرير انه من الملاحظ ان ردود فعل السوق قد اتت ايجابية بعد صدور نتائج الانتخابات اليونانية والتي انتهت بفوز الأحزاب الموالية لخطة الانقاذ الأوروبية يوم الاحد، حيث فاز الحزب السياسي المحافظ والذي يؤيد خطة الانقاذ الأوروبية والمعروف بحزب الديموقراطية الجديدة بنسبة 29,7٪ من الأصوات، وهو ما منح الحزب 128 مقعدا من اصل 300 في البرلمان اليوناني، أما الحزب الاشتراكي باسوك فقد فاز بنسبة 12,3٪ من الأصوات وهو ما منح الحزب 33 مقعدا في البرلمان، وبالتالي فقد فاز الحزبان بما مجموعه 161 مقعدا مقابل حزب سيريزا المعارض لتدابير التقشف والذي فاز بـ 72 مقعدا فقط.

تجدر الإشارة إلى ان هذا العدد من المقاعد قد امن للحزبين الموالين نسبة الأكثرية في تشكيل حكومة التآلف، وبالتالي فقد افتتح اليورو الاسبوع مرتفعا بكثير عن الحد الذي اقفل عنده خلال الاسبوع الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، صرح بعض المدققين الماليين المستقلين بأن اسبانيا ستحتاج إلى ما يصل لـ 62 مليار يورو لانقاذ قطاعها المصرفي المتدهور، وهو أقل من مبلغ 100 مليار يورو المقدم من الاتحاد الأوروبي، إلا ان اسبانيا قد صرحت بأنها ستفصح عن حجم الاعانة المالية المطلوبة لانقاذ قطاعها المصرفي مع حلول التاسع من شهر يوليو.

من ناحية أخرى، اقدمت وكالة موديز للتصنيف مع نهاية الاسبوع على خفض التصنيف الائتماني لـ 15 بنكا من البنوك الكبرى حول العالم بما فيها بنك Credit Suisse وبنك باركليز والبنك الملكي الاسكتلندي وبنك HSBC تبعا لشهور عديدة تخللتها الكثير من التوقعات حول امكانية ان تشهد هذه البنوك تراجعا حادا بالإضافة الى احتمال خفض تصنيفها الائتماني، وهو الامر الذي تسبب في العديد من المخاوف وحالات عدم اليقين فيما يتعلق بمستقبل المنطقة الأوروبية واستقرارها الاقتصادي.

من ناحية اخرى، اعلن البنك المركزي الأوروبي يوم الجمعة عن قيامه بتخفيف سياساته المتعلقة بالضمانات المتوافرة للقدرة على الدخول ضمن برنامج تمويلات البنك المركزي.

المملكة المتحدة

وأشار الى ان مستويات البطالة ارتفعت بشكل مفاجئ في المملكة المتحدة خلال شهر مايو والذي يعد اشارة إلى تأثر سوق العمل البريطاني بأزمة الديون الأوروبية المتفاقمة، فقد ارتفع عدد مطالبات تعويضات البطالة بـ 8,100 مطالبة خلال شهر يونيو مع العلم ان التوقعات قضت بان يرتفع هذا العدد بـ 3,100 مطالبة فقط. وبالتالي تشير هذه المعطيات إلى الصراع الذي يعانيه سوق العمل البريطاني وهو الأمر الذي يرفع من الضغوطات على رئيس مجلس الوزراء البريطاني ديڤيد كاميرون للقيام بالمزيد من التدابير لتعزيز اقتصاد البلاد.

«انجلترا المركزي» يرفض القيام بتيسير كمي آخر

وقال التقرير انه على الرغم من ان محافظ بنك انجلترا مارفن كينج كان عازما على ضخ ما قيمته 50 مليار جنيه استرليني في اقتصاد المملكة المتحدة المتراجع، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق ذلك بسبب تصويت اكثرية اعضاء لجنة السياسة النقدية على عكس ذلك. فقد أظهر محضر اجتماع اللجنة ان التصويت جاء 5 مقابل 4 أصوات على عدم القيام بدورة جديدة من الحوافز النقدية من خلال شراء بعض السندات الحكومية، وهو شكل من اشكال التيسير الكمي، حيث أن الأكثرية قد صوتت للمحافظة على معدل الفائدة بالحال الذي هو عليه حاليا مع الالتزام ببرنامج شراء الأصول الحالي والذي يقدر بـ 325 مليار جنيه استرليني، مع العلم ان محضر الاجتماع قد اظهر دعما أكبر فيما يتعلق بالحوافز النقدية بحيث فاق توقعات الخبراء الاقتصاديين.

من ناحية أخرى، فإن ما تقرر من شأنه أن يسلط الضوء على التوقعات في حصول تيسير كمي آخر خلال شهر يوليو وذلك بعد صدور عدد من المعطيات الاقتصادية التي من المتوقع ان تكون ضعيفة، اذ من المتوقع ان يحصل ارتفاع في مستويات البطالة.

هذا وقد صرحت لجنة السياسة النقدية بحصول تراجع في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى استفحال المخاطر التي تتهدد الاقتصاد البريطاني وباقي دول العالم والناجمة عن المصاعب المالية والتوترات السياسية في المنطقة الأوروبية.

المنطقة الآسيوية

وأشار محافظ البنك المركزي الياباني ماساكي شيراكاوا الى ان المخاطر المتعلقة بأزمة الديون الأوروبية تحمل المخاطر الأكبر من نوعها على الاقتصاد العالمي خاصة مع الصراع الذي تعانيه اليونان واسبانيا في هذا الخصوص، وأضاف شيراكاوا انه تم التمكن من تجنب الكثير من الاضطرابات بعد صدور نتائج الانتخابات اليونانية خلال الاسبوع الماضي، إلا أنه لم يطرأ اي تغيير على حقيقة ان اليونان لا تزال تواجه الوقت العصيب خلال الفترة الحالية، وبالتالي فقد حدد البنك المركزي الياباني حد التضخم المطلوب بنسبة 1٪ بالإضافة إلى أنه قد خفف من بعض الشروط القاسية المتعلقة بالسياسة النقدية وذلك خلال شهر فبراير، والتي تلاها تيسير كمي آخر خلال شهر ابريل وحيث انها قد تهيئ الأوضاع امام البنك المركزي ليتمكن من التصرف سريعا في حال أثرت ازمة الديون الأوروبية سلبا على عملية التعافي الاقتصادي الياباني والذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات.

«الكويتية ــ الصينية»: نمو الاستهلاك الماليزي مدعوم بارتفاع الإنتاج الصناعي

ذكر تقرير شركة الكويتية ـ الصينية الاستثمارية ان ماليزيا ـ ثالث أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا ـ تشهد ارتفاعا في إنتاجها الصناعي، وقد جاء هذا الارتفاع غير المتوقع خلال شهر مايو، دعمه نمو في قطاعي الصناعة والكهرباء.

وقال التقرير إن الإنتاج الصناعي رفع من نسبة نمو بلغت 1,5٪ في مارس على أساس سنوي، إلى نسبة 3,2٪ في أبريل مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وفاق معدل النمو هذا والذي كان متوقعا أن تبلغ نسبته 2٪ فقط، كما فاق متوسط معدل النمو التاريخي في الإنتاج الصناعي بين عامي 2007 و2012 الذي بلغ نسبة 1٪.فقد ارتفع القطاع الصناعي الذي يحتسب ضمن مؤشر الإنتاج الصناعي، من 2,6٪ في مارس إلى 5,7٪ في أبريل على أساس سنوي، وهو ارتفاع كبير يكفي إلى إلغاء أثر الانخفاض النسبي في قطاع الكهرباء والانخفاض المستمر في قطاع التعدين بسبب انخفاض أسعار السلع.

وأكد التقرير أن ارتفاع الإنتاج الصناعي يأتي على الرغم من الانكماش في حجم الصادرات الذي شهدته ماليزيا والذي بلغ معدل 0,1٪ في أبريل على أساس سنوي، مما يعني أن الارتفاع في الإنتاج الصناعي قد دفعه نمو في حجم الاستهلاك المحلي.

وأوضح التقرير أن انكماش الصادرات يعود بشكل أساسي إلى انخفاض الطلب على الإلكترونيات والمنتجات الكهربائية وزيت النخيل. إلا أنه مع توقعات بأن يحافظ الاستهلاك المحلي على مستوياته القوية في الأشهر القادمة، قد يساعد ذلك على التعويض عن أثر الطلب المنخفض على الصادرات حيث لاتزال منطقة اليورو التي تستورد ما يقارب 11٪ من صادرات ماليزيا، تعاني من أزمة الديون المستمرة. وإن استمر الطلب المحلي قويا، يمكن لذلك أن يبقي الإنتاج الصناعي مزدهرا، والذي يدعم بدوره اقتصاد ماليزيا في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف الذي يتراوح بين 4٪ و5٪ بنهاية العام الحالي.

وتبرر معدلات النمو العالية نسبيا التي شهدها الإنتاج الصناعي الماليزي الخطوة التي اتخذها البنك المركزي الماليزي بتثبيت سعر الفائدة الأساسي عند معدل 3٪، لتجنب ضخ محفزات أكثر من التي يحتاجها الاقتصاد. وفي الجانب الآخر، إذا ما ارتفعت الأسعار ولجأ البنك المركزي إلى التضييق النقدي عن طريق زيادة أسعار الفائدة بهدف خفض الضغوط التضخمية، فسينخفض الإنتاج الصناعي والنشاط الاقتصادي بسبب زيادة تكلفة الائتمان.

وتوقع ان يستمر الإنتاج الصناعي الماليزي بالارتفاع، مادام استمر نشاط الاستهلاك المحلي بالتفوق على انكماش الصادرات في الوقت الذي ينخفض فيه حجم الطلب من أوروبا بسبب أزمة ديونها العالقة. ويعود نشاط الاستهلاك المحلي بشكل أساسي إلى التوزيعات النقدية من الحكومة إلى الفقراء، بالإضافة إلى تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور الذي أطلقته الحكومة للمرة الأولى في مايو الماضي. فقد قامت الحكومة الماليزية بوضع قانون الحد الأدنى للأجور لدعم الأسر ذات الدخل المتدني، وذلك في محاولة لتصبح ماليزيا من الدول الغنية بحلول عام 2020، وأيضا في ظل توقعات عقد الحكومة للانتخابات في وقت قريب.

«الجمعية الاقتصادية»: قانون الشركات التجارية الجديد يحسّن بيئة العمل

أكد تقرير صادر عن الجمعية الاقتصادية الكويتية ان قانون الشركات التجارية الجديد والذي ينتظر الإقرار يشكل احد مرتكزات تحسين بيئة العمل التجاري في دولة الكويت وخطوة أساسية لتعزيز دورها الاقتصادي على مستوى المنطقة.

وقال التقرير ان الخطوات المتخذة للإسراع في إنجاز تشريع جديد للشركات ليحل مكان القانون الحالي، تكتسب أهمية متزايدة، وان كانت مثل هذه الخطوات قد تأخرت وطال انتظارها، لاسيما ان مثل هذا القانون يشكل احد مرتكزات تحسين بيئة العمل التجاري في دولة الكويت وخطوة أساسية على طريق تعزيز دورها التجاري على مستوى المنطقة، واستعادة مكانتها لاسيما بعد أن برزت عدة مراكز تجارية متطورة في منطقة الخليج في حين ساد في الكويت شيء من الجمود على هذا المستوى لمدة طويلة. من هنا يكتسب إقرار قانون متطور شامل للشركات أهمية كبرى بعد أن أصبح القانون رقم 15 لسنة 1960 قاصرا عن معالجة العديد من القضايا في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية.

وأشار التقرير الى ان مشروع القانون الجديد يعول عليه في تطوير بيئة الأعمال والإجراءات الخاصة بالشركات، بما فيها استصدار التراخيص، ما ينعكس إيجابا على مستوى جودة بيئة الأعمال وترتيب الكويت مقارنة بالدول الأخرى في تقرير ممارسة الأعمال الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بالتعاون مع البنك الدولي، والذي أظهر أن الكويت احتلت المرتبة 74 عالميا في العام 2011 في هذا المجال متراجعة من المرتبة 69 في العام الذي سبقه، في حين أنها صنفت في المركز 151 فيما يتعلق بإجراءات بدء المشاريع.

واكد التقرير على أن القراءة الأولية لمثل هذا المشروع أظهرت تضمنه في مختلف أبوابه العديد من المبادئ الكفيلة بمواكبة القوانين الحديثة المعمول بها سواء في المنطقة أو دول العالم الأخرى، ومن بين هذه النقاط ما يرد في باب الشركات المساهمة من إيجاد آليات وأدوات مالية جديدة يتمثل بعضها في إصدار السندات القابلة للتداول وغيرها من الأدوات والإجراءات المهمة التي باتت مطلبا ملحا لدى الشركات المحلية. وفي محاولة لإثراء النقاش حول هذا الموضوع يهمنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية التركيز على النقاط التالية في مشروع القانون الجديد.

● إجراءات التأسيس واستصدار التراخيص: من المهم الإشارة والإشادة بالمقترح الذي تضمنته المادة 6 من مشروع القانون ومن ثم عادت المادة 87 لتؤكد عليه بأن الوزير يصدر القرار بالموافقة على التأسيس خلال مدة 30 يوما، وبذلك يكون القانون قد منح الوزير سلطات أوسع بعد أن كان التأسيس في القانون الحالي وبموجب المادة 71 يتم من خلال صدور مرسوم، كما أن تحديد المدة بما لا يتجاوز الشهر يصب في صالح تسريع إجراءات التأسيس، ولكننا نرى أنه من الأجدى ترتيب جزاء في حال تجاوز هذه المدة لأسباب تقنية أو بيروقراطية وذلك بهدف إضفاء شيء من الإلزامية في التقييد بهذه المدة.

● الحوكمة وفصل الملكية عن الإدارة: باتت معايير الحوكمة وأهمية تطبيقها من أبرز الدروس المستفادة من مرحلة الأزمة المالية العالمية، لاسيما في الشق المتعلق بضرورة الفصل بين ملكية الشركة وإدارتها. وعلى الرغم من أن مثل هذه المفاهيم مازالت حديثة العهد على مستوى القوانين المعتمدة في المنطقة، فإنه من الأهمية بمكان أن يتضمن مشروع قانون الشركات التجارية الجديد مثل هذه القواعد، بما يضمن صدوره أكثر تكاملا، بحيث يتم تفادي الدخول في دوامة جديدة من التعديلات في المستقبل. على أن يتم ومن خلال اعتماد مثل هذه المعايير، تحديد دور مجلس الإدارة بدقة وضرورة الفصل بين مهام الرئيس ومهام المدير أو الرئيس التنفيذي، على اعتبار أن الجمع بين هذين المنصبين يؤدي الى تركيز واسع للسلطات أصبح غير مرغوب فيه في مدارس الإدارة الحديثة. الأمر الذي يستوجب أن تلزم وزارة التجارة بإقرار حزمة قواعد الحوكمة واجبة الاتباع والتطبيق وإجراء التحديث والتطوير عليها باستمرار لضمان مواكبة التطورات الجارية في معايير حوكمة الشركات. وفي الشكل نقترح أن ترد المعايير العامة للحوكمة في اللائحة التنفيذية، وليس في القانون نفسه، بما يساهم في تحقيق هدفين: الأول، أن يحافظ القانون الى جوهره كمنظومة قانونية، أما الهدف الثاني والأهم فيتمثل في قواعد الحوكمة غالبا ما تكون عرضة للتطوير والتعديل ما يسهل مثل هذا الإجراء بدل الدخول في سيناريو تعديل القانون نفسه وهو ما قد يتطلب وقتا طويلا. وان كان الطموح يبقى في وجود مجلس مستقل للحوكمة يشرف بشكل دائم على تطوير مثل هذه المعايير بالتعاون مع مختلف الجهات الرقابية بما فيها وزارة التجارة والصناعة. ولإعطاء مثل واقعي على معايير الحوكمة، فقد تطرقت المادة 237 من مشروع القانون الجديد إلى الرقابة والتفتيش على الشركات، إذ نصت على انه: «للوزارة في أي وقت انتداب من يقوم بالتفتيش على أعمال الشركة وحساباتها للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام القانون» ومن الأهمية بمكان أن تحدد اللائحة التنفيذية هذه الجهة وتمنحها الصلاحيات اللازمة والحق في اتخاذ الإجراءات مع توفير الحماية القانونية لها. كذلك نصت المادة 109 والمتعلقة بقرارات الجمعية التأسيسية بشركة المساهمة على أنه: «... يجوز للوزارة الاعتراض على أي قرار، إذا كان مخالفا لقانون أو عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة».. ونحن نرى ان حق الوزارة في الاعتراض في مثل هذه الحالات يجب أن يكون وجوبيا وليس جوازيا.

● في مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة: لا يمكن لمشروع القانون أن يحقق الأهداف المرجوة منه، دون أن يكون منسجما مع المعايير العلمية الحديثة، وبالتالي من الأهمية أن يتضمن شرط ضرورة توفر المؤهلات العلمية لدى أعضاء مجلس الإدارة، والخبرات العملية المطلوبة لشغل مقاعد مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وتصنيف الأعضاء المستقلين عن غير المستقلين (جزء من قواعد الحوكمة).

● حقوق الأقلية: يشكل التوجه نحو تعزيز دور وحقوق أقلية المساهمين في الشركات المساهمة، أحد أبرز التوجهات الحديثة المعتمدة في القوانين التجارة والشركات، وذلك بما يساهم في الحد من استئثار أغلبية المساهمين بالقرارات لاسيما المصيرية منها، ويمنح الأقلية دورا في إدارة الشركة ومراقبة أدائها. ومن المهم بمكان أن يكون مشروع القانون الجديد واضحا في هذه الناحية، لاسيما لجهة طريقة انتخاب مجلس الإدارة والنظام الانتخابي المعتمد، إذ ان اعتماد النظام الانتخابي التراكمي يضمن تمثيلا لأقلية المساهمين في مجلس الإدارة، علما أن مثل هذا النظام معتمد في معظم دول العالم وقد اعتمد أيضا في عدة شركات في الإمارات والسعودية من بينها «موبايلي»، بنك البلاد، وغيرها... ويتيح مثل هذا الاقتراح للمساهمين توزيع نسبة أسهمهم في التصويت على أكثر من مرشح لانتخابات مجلس الإدارة، بدلا من إلزامهم بالتصويت لكتلة واحدة، وذلك بإعطاء كل مساهم حق التصويت بالأسهم التي يملكها لشخص واحد في مجلس الإدارة أو توزيعها على من يختار من المرشحين لعضوية المجلس.

● في التعثر والإفلاس: من المهم بمكان إعادة صياغة مفهوم تعثر الشركات وحالة الإفلاس بما يتسق مع النمط المعتمد في القوانين الحديثة، بحيث تتم معالجة موضوع تعثر الشركات بشكل واضح وكذلك تضمينه القواعد المنظمة لإعادة هيكلة الشركات كخيار بدلا من اللجوء إلى خيار وحيد هو التصفية لتغطية ديونها. على أن تكون هذه المواد بمنزلة مبادئ عامة تأخذ بعين الاعتبار التوجهات العامة المعتمدة في القوانين المقارنة الحديثة، وتشكل في الوقت نفسه الخطوة الأولى على طريق إقرار قانون خاص بأحكام الإفلاس كما هو معتمد في الولايات المتحدة الأميركية وأهم ما فيه يعرف بـ Chapter 11، الذي يمنح الشركات المدينة حق طلب حمايتها من الدائنين، لإعادة هيكلة نفسها أو Chapter 7، الذي ينص على طلب الحماية لإعلان الإفلاس

● منع عضو مجلس الإدارة من بيع أو شراء سهم شركته في فترة عضويته للمجلس: إذا كان القانون المعمول به حاليا نص على هذا الشرط، فإن بعض الممارسات كشفت عن وجود حالات لجأ فيها أعضاء مجلس الإدارة إلى بيع هذه الأسهم بالخفاء، ونتيجة لهذا الواقع، من الأهمية بمكان وضع آلية واضحة تمكن عضو مجلس الإدارة من ممارسة حقه في بيع الأسهم العائدة له شرط أن يقوم بإعلام إدارة البورصة بهذه الخطوة والحصول على موافقة منها، وان يبقى محتفظا بنسبة معينة لا يجوز بيعها.

● تعاملات الأطراف ذات الصلة: تفاديا لحالات تعارض المصالح بين عضو مجلس الإدارة والشركة نفسها، من الأجدر عرض مختلف المعاملات على مجلس الإدارة مع إلزام كل عضو صاحب المصلحة بالإعلان عن مصلحته والامتناع عن النقاش أو التصويت في هذه الحالة، مع وجود نصوص تتضمن عقوبات واضحة على أي مخالفة من هذا النوع.

● الاستحواذ والإفصاح:في الشكل من الأهمية بمكان أن تكون قواعد الاستحواذ في مشروع قانون الشركات الجديد متسقة مع ما جاء في المادة 74 من قانون هيئة أسواق المال (وتنص على «يلتزم الشخص خلال ثلاثين يوما من حصوله بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ملكية تزيد على 30٪ من الأوراق المالية المتداولة لشركة مساهمة مدرجة، أن يبادر بتقديم عرض بالشراء لجميع الأسهم المتداولة المتبقية طبقا للشروط ووفقا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية») والمادة 271 من اللائحة التنفيذية. أما بالنسبة لقواعد الإفصاح، فإذا كانت القوانين الحالية تلزم بالإفصاح عن أي نسبة تملك تتعدى 5٪ من رأس مال الشركة، انسجاما مع قواعد الشفافية فإن تعزيزها يتم عبر إلزام الشركة أو الطرف المستحوذ بالكشف عن هدفه من الصفقة.

● مهلة محددة لتقديم الميزانية والبيانات المالية: من المهم إعادة التأكيد على تضمين مشروع القانون الجديد مهلة محددة تلتزم فيها الشركات بتقديم بياناتها المالية وميزانياتها، مع تحبيذ ألا تتعدى هذه الفترة 6 أشهر، إلى جانب وجود نصوص واضحة تتضمن عقوبات عند التخلف عن الالتزام بهذه المهلة. ولعل مثل هذا المطلب يبدو الأكثر إلحاحا في مشروع القانون الجديد، لاسيما ان مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية شهدت تكدس ملفات العديد من الشركات التي لم تقدم ميزانياتها، إذ تشير الإحصائيات إلى أن عدد إجمالي الشركات التي لم تقدم بياناتها بلغ نحو 416 شركة حتى مايو الماضي. كما لابد من التشديد على منح وزارة التجارة والصناعة الصلاحيات المطلقة في اتخاذ الإجراءات، لاسيما ان النصوص المعمول بها حاليا لم توفر الدعم الكافي للوزارة في هذا المجال، إذ لطالما ما تردد مصطلح «شركات العفن» دون اتخاذ إجراءات كافية للمعالجة.

● الجمعيات العمومية: في سياق الحديث عن دور وزارة التجارة والصناعة وضرورة توافر النصوص القانونية التي تعزز صلاحياتها، لابد من إعادة التشديد على دورها في الجمعيات العمومية من سلامة الجمعيات العمومية والنصاب والانعقاد وصحة القرارات، علما أن مثل هذه الملاحظات قد تضمنها مشروع القانون الجديد، والمهم أن تشمل التأكيد، لتصبح معنية أكثر بمراقبة مدى مراعاة حقوق أقلية المساهمين.

● حق الانتفاع بالأصول المتعلقة بالدولة: بقدر ما نشدد على أن يكون القانون متضمنا تبسيطا للمعاملات، إلا أنه لابد من أن تكون حماية المال العام من الأولويات، من هنا تأتي أهمية أن تتضمن المادتان 8 و10 وأي مواد أخرى مرتبطة بأملاك الدولة بحيث لا يكون حق الانتفاع بأي أصل عائد للدولة حقا عينيا قابلا للتقدير كحصص برأس المال إلا بعد موافقة الجهات المختصة، منعا لأي استغلال.

● المواءمة بين القوانين القائمة: من المهم أن يأتي قانون الشركات الجديدة متسقا ومنسجما مع القوانين الاقتصادية الأخرى في البلاد، والتي يأتي في مقدمتها قانون هيئة أسواق المال، على اعتبار أن من شأن أي تضارب بين القانونيين قد يخلق التباسا كما أنه قد يدفع شركات إلى استغلال مثل هذه الثغرات للاعتداد بعدم التطبيق، فعلى سبيل المثال تنص المادة 134 من قانون الشركات على ما معناه أن تحفظ سجلات المساهمين في الشركة نفسها، في حين أن المادة 101 من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال تلزم الشركات المساهمة بأن تودع السجل الخاص بالمساهمين وفور انتهاء عملية التأسيس لدى وكالة مقاصة مرخصة من قبل الهيئة، في حين أنه يتعين على الشركات القائمة أن تودع هذا السجل لدى وكالة مقاصة مرخصة خلال مهلة 6 أشهر من تاريخ نشر اللائحة، وكذلك فقد نصت المواد من 90 إلى 92 من مشروع القانون على أنه يتعين البدء في إجراءات الاكتتاب خلال فترة 30 يوما من تاريخ نشر القرار بتأسيس الشركة، وعلى الرغم من أنها نصت على موافقة هيئة أسواق المال على نشرة الاكتتاب...، إلا انه من الأهمية بمكان المواءمة بين هذا النص وما ورد في المادة 94 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال والتي نصت على أن نشرة الاكتتاب تكون نافذة بعد فترة 30 يوما من تاريخ تقديمها للهيئة.

وفي الختام، قال التقرير إن تحسين جودة القانون المنظم لعمل الشركات مسألة مهمة إلا أن كفاءة الجهاز المسؤول عن تطبيق هذا القانون في غاية الأهمية وأن ما ورد في المشروع المقترح بإنجاز جميع المعاملات الحكومية اللازمة لإصدار الرخص التجارية في مكان واحد وفي حدود سقف زمني محدد لا يتجاوز 30 يوما يمثل تطورا نوعيا في عمل الأجهزة الحكومية بشكل عام إلا أن التطبيق على نحو ما ورد أعلاه مسألة بحاجة إلى متابعة وتقييم للتأكد من سلامة التنفيذ.

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2011

يسر مجلس إدارة **شركة المدينة للتطوير العقاري** دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة وذلك يوم الإثنين الموافق 2012/7/2 في تمام الساعة 10:45 صباحاً في مجمع الوزارات – وزارة التجارة والصناعة – الدور الأول قاعة (ب). وذلك لمناقشة جدول الأعمال.

المدينة للتطوير العقاري

شرق • دار العوضي • المجمع التجاري • الدور الأول
هاتف: ٢٣٢٢٨٨٨ ٢ ٩٦٥+
www.almadinarealestate.com